مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 8: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(8): 2020.

المقطع في اللغة العربية من المنظور التقليدي إلى أنساق التمثيلات والقيود

محمد الفتحي
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين, المغرب
mohamedfethi6@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 2020 / 7/21
تاريخ قبول النشر:16 /8/ 2020
تاريخ النشر: 4 / 11 / 2020

المستخلص:

تتناول هذه الورقة موضوع المقطع في اللغة العربية، انطلاقا من المنظور التقليدي الذي اعتمد معطيات النظام الصوتي الكلاسيكية وتجسد في أعمال مجموعة من رواد الدرس الصوتي العربي المعاصر. ثم المنظور الصوتي الحديث المتمثل في نظرية التمثيلات وما تفرع عنها من نماذج، وصولا إلى نظرية المفاضلة بوصفها برنامجا توليدياً حديثا يرتكز على مفهوم جديد للنحو ولتفاعل المستويات اللسانية عبر تفاعل قيود الصوتية والصرف والتطريز.

يثير البحث أيضا مجموعة من القضايا المتعلقة بمفهوم المقطع وبنيته ومكوناته وأشكاله، وتقدم وقائع لسانية تتعلق بتطبيق إجراءات نظرية المفاضلة "Optimality theory" على النسق الصوتي للغة العربية، كاختيار نظري ومنهجي يعيد صياغة أسئلة وقضايا البنية المقطعية في اللغة العربية ويعتمد أدوات توليدية حديثة في تصنيفها وتوصيفها، منطلقين من فرضية التمييز بين المقطع الصوتية والمقطع الصوتي وفق ثنائية الدخل/ الخرج. وأن البنية الأساس للمقطع في اللغة العربية عبارة عن مقطع على شكل. ص مص. ونستحضر أهم أسس نظرية المقطع من التصور التقليدي إلى منظور التمثيلات المتعددة الأبعاد، ثم المقاربة القائمة على تفاعل القيود.

الكلمات الدالة: المقطع الصوتي، اللغة العربية الفصحى، التمثلات الصوتية، القيود

The Syllable in Arabic: From the Traditional Perspective to the Systems of Representations and Constraints

Mohamed EL Fethi
Regional Center for Education and Training Professions, Morocco.

Abstract

This article deals with the syllable in Standard Arabic from the traditional perspective, which adopts the principles of classical phonology, then from the modern perspective seen in the representation theory and the models derived from it. The article then cnsiders "Optimality theory" as a modern generative research program based on a new concept of grammar and the interaction of linguistic levels through the interaction of phonological constraints, morphological and prosodic.

The article also raises a set of questions related to the concept of the syllable, its structure, components and forms. It also presents linguistic facts related to the application of the procedures of "optimality theory" to the phonological system of Arabic, as a theoretical and methodological choice that reformulates the questions and problems of syllable structure in Arabic and adopts tools of the new generative theories in its classification and their description based on the principle of distinguishing between the phonetic and the phonological syllables according to the input/ output binary.

We also recall the most important processes of the theory of the syllable from the traditional notion to the perspective of multidimensional representations, then the approach based on the interaction of constraints.

Keywords: Syllable, Standard Arabic, Phonological Representations, Constraints.

Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH) by University of Babylon is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License

1. المنظور الصواتي التقليدي للمقطع في اللغة العربية، الحدود والامتدادات.

تفاوتت درجة الاهتمام بالمقطع في الدراسات الصوتية لدى المحدثين وتراوحت بين إغفاله إذ رأى البعض أن لا جدوى من اعتماده لعدم وضوح حدوده وإمكانية تحققه نطقيا بشكل ملموس[1]، وبين إثارة بعض قضاياه بشكل جزئي، واختلفت مرجعياتهم في تناوله والمتمثلة أساسا في استثمار المفاهيم والآراء الصوتية التراثية وتوظيف المعرفة الصوتية في الدرس الصوتي المعاصر. في المقابل اتسمت القضايا المقطعية التي أثاروها بالتنوع والتعدد، ومن ضمنها ما تعلق بمفهوم المقطع ومكوناته وأشكاله وتوزيع المقاطع في المجالات الصرفية، إلى جانب التجزيء والبناء المقطعي وتصنيف المقاطع. في غياب منظور شمولي مؤطر بخلفية نظرية موجهة لنمذجة وضعه وسيروراته الصواتية.

أجمعت دراسات أبرز المحدثين التي اهتمت بالمقطع على أهميته في بناء الكلمة من منطلق يفيد أن الأصوات اللغوية لا تستعمل بوصفها قطعا منفصلة عن بعضها البعض، إذ "الأصوات ليس لها وجود مستقل في الكلام"[2] بل تنتظم في متواليات صوتية هي عبارة عن مقاطع متسلسلة. لذلك "تعد الأصوات المكون الأساسي للغة، وهذه الأصوات لا توجد في حالة انعزال عن بعضها، ولكنها تنضام في صورة وحدات فونولوجية يطلق عليها في الدراسات الحديثة اسم المقاطع"[3]، يجسد هذا الرأي إجماع أغلب المحدثين حول المقطع بوصفه ظاهرة صوتية وعنصرا من عناصر المستوى الصوتي، وأنه يتكون من وحدات اختلفت تسمياتها لديهم وإن كانت تحيل إلى نفس العناصر. أشار إليها البعض بالساكن والحركة وسماها آخرون الصوامت والصوائت أو الصوامت والمصوتات، والأصوات المقطعية والأصوات غير المقطعية، والسواكن والعلل[4].

وتفاوت تناولهم المقطع فيما يخص مستوى الانفتاح على علم الأصوات والصواتة إذ استعمل بعضهم مفاهيم ولغة واصفة مستوحاة من الأعمال المؤسسة للدراسات المقطعية في الغرب، فنجد البعض يوظف مفهوم القمة " peak " والهامش والقاعدة والجهارة " sonority"، وملمح مقطعي"syllabic "وغير مقطعي"[5] non syllabic "، وإن كانت بعض هذه المصطلحات التي استعملوها لم يكتب لها التداول والانتشار كمصطلح الوادي مثلا، كما ورد في العبارة التالية: " للمقطع جزءان أساسيان أحدهما يعرف بـــ(القمة) والآخر بـــ(القاعدة) أو (الوادي) أو (الهامش)"[6]. ويلاحظ على المستوى المنهجي تمهيدهم للحديث عن المقطع بتخصيص فصول وأبواب تتطرق للأصوات وأصنافها ومخارجها وصفاتها ونظامها الموقعي بغض النظر عن التغيرات الناجمة عن عملية التأليف بينها.

لقد اختلف المحدثون حول تعريف المقطع وأنواعه وتحديد بنيته وشكله وحول عدد مقاطع الكلمة في اللغة العربية، واعتمدوا المنظور الصواتي الأكوستيكي في تعريف المقطع بأنه: " عبارة عن قمة إسماع غالبا ما تكون صوت علة مضافا إليها أصوات أخرى عادة تسبق القمة أو تلحقها"[7]. واعتبر المقطع" سلسلة من الفونيمات"[8]. وأن المقاطع وحدات فونولوجية"[9].

واستثمروا المنظور الأصواتي والنطقي فعد "المقطع خفقة صدرية"[10]،وهو وفق التعريف النطقي المتداول "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت، سواء كان الغلق كاملا أو جزئيا"[11]، في هذا النطاق نورد نماذج تتعلق بهذا التنوع والاختلاف على مستوى التصنيف والتوصيف.

❖ النموذج الأول لحازم كمال الدين[12]:

(1)

عدد المقاطع	شكل المقاطع	نوع المقاطع
1	ص ح	قصير مفتوح
2	ص ح ح	متوسط مفتوح
3	ص ح ص	متوسط مغلق
4	ص ح ح ص	طويل مغلق، خاص بالوقف
5	ص ح ص ص	طويل مزدوج الاغلاق، خاص بالوقف
6	ص ح ح ص ص	مزدوج الطول والإغلاق، خاص بالوقف
7	ح ص	قصير مغلق
8	ح ص ص	قصير مزدوج الإغلاق
9	ص ح ص ص	متوسط مغلق بصامت طويل

يميز بين المقاطع بحسب مكوناتها القطعية المتمثلة في الصوامت والحركات، وبحسب عدد تلك القطع ونوعيتها وموقعها وكميتها، فاختتام المقطع بحركة تجعله مفتوحا، أما إن اختتم بصامت فإنه يصير مغلقا، أو مزدوج الإغلاق إذا ما انتهى بصامتين، ويميز بين المقاطع من حيث الطول والقصر تبعا لعدتها القطعية.

❖ النموذج الثاني لأحمد المختار عمر [13]

(2)

عدد المقاطع	شكل المقاطع	نوع المقاطع
1	س ع	مقطع أصلي
2	س ع س	مقطع أصلي
3	س ع س س	مقطع أصلي
4	س ع ع	فرعي ناجم عن إطالة الحركة
5	س ع ع س	فرعي ناجم عن إطالة الحركة
6	س ع ع س س	فرعي ناجم عن إطالة الحركة

❖ النموذج الثالث لإبراهيم أنيس[14]:

(3)

عدد المقاطع	شكل المقاطع	نوع المقاطع
1	صوت ساكن + صوت لين قصير: "بِ"	متحرك
2	صوت ساكن+ صوت لين طويل: "فِي"	متحرك
3	صوت ساكن+ صوت لين قصير+ صوت ساكن: "قَبْرْ"	ساكن
4	صوت ساكن+ صوت لين طويل + صوت ساكن: "جِيمْ"	ساكن
5	صوت ساكن+ صوت لين قصير + صوتان ساكنان: "بَيْتْ"	ساكن

حصر إبراهيم أنيس عدد مقاطع اللغة العربية في خمسة، واستخلص كون المقاطع / س ع ع/، /س ع/،/ س ع س/ هي الشائعة في اللغة العربية، وأن: " المقاطع الصوتية نوعان، متحرك "open " وساكن "closed "، والمقطع المتحرك هو الذي ينتهي بصوت لين قصير أو طويل، أما المقطع الساكن فهو الذي ينتهي بصوت ساكن"[15]، ينظر إبراهيم أنيس إلى المقطع انطلاقا من المحتوى الصوتي لعناصره، ويصنفه من حيث الانفتاح/ الإغلاق، وإن عبر عن ذلك بمصطلح متحرك عوض مفتوح، وبمصطلح ساكن عوض مغلق، مما يجعل ترجمته للمصطلحين الأجنبيين غير دقيقة، وعبر عن الحركة القصيرة والطويلة بمصطلح صوت اللين

❖ النموذج الرابع لتمام حسان[16].

(4)

عدد المقاطع	شكل المقاطع	نوع المقاطع
1	ع ص: " ال"	قصير مقفل، خاص بهمزة الوصل
2	ص ع: " بِ "	قصير مفتوح
3	ص ع ص: " لَمْ"	متوسط مقفل
4	ص ع ع: " مَا"	متوسط مفتوح
5	ص ع ع ص: بَابْ"	طويل مقفل
6	ص ع ص ص "عبْدْ"	طويل مزدوج الإقفال

استعمل تمام حسان في حديثه عن المقطع مصطلحات تراثية كالصحيح والعلة في إشارة إلى الصامت والصائت أو الحركة، وكانت بعض المفاهيم غير دقيقة في توصيف المقطع كمعطى صوتي: "من الضروري أن نعترف بنوعين من المقاطع، أولهما هو المقطع التشكيلي، والآخر هو المقطع الأصواتي، أما أول هذين فهو تجريدي مكون من الحروف، وأما الثاني فهو أصواتي محسوس مسموع مكون من أصوات"[17] يبدو واضحا تداخل معطيات علم الأصوات ومعطيات الدرس الصوتي القديم في وصف تمام حسان المقطع وتصنيفه عبر تداخل الجانب الخطي المتمثل في الحرف والجانب الأصواتي المرتبط بالجانب النطقي والسمعي.

❖ النموذج الخامس لرمضان عبد التواب[18]

(5)

عدد المقاطع	شكل المقاطع	نوع المقاطع
1	ص + حركة قصيرة	قصير مفتوح
2	ص+ حركة طويلة	طويل مفتوح
3	ص + حركة قصيرة + صامت	طويل مغلق بحركة قصيرة
4	ص+ حركة طويلة + صامت	طويل مغلق بحركة طويلة
5	ص+ حركة قصيرة + ص+ ص	مقطع زائد في الطول

وظف المقطع في الدراسات الصوتية العربية الحديثة بشكل متفاوت في الحقل الصواتي في علاقته بالنبر والإيقاع، وفي مجال القراءات القرآنية وآثار تعددها على البناء المقطعي للمتواليات الصوتية، وروعي في المقارنة بين الصيغ الصرفية وتغيراتها[19] خصوصية بناء المقطع في اللغة العربية. إذ هناك قيود حول توالي الصوامت وتتابعها، وأن هناك ضوابط حول تعاقب المصوتات. هناك أيضا تأكيد لأهمية نظام توزيع الصوامت والمصوتات،

ودور الموقع في تحديد ملامح البنية المقطعية. إذ يتأسس المقطع على نظام توزيع هذه العناصر وعلى صيغ التأليف بينها، هي التي تمثل مكوناته الداخلية التي اختلفت طبيعتها وأنواعها باختلاف النماذج الصواتية، ونفى بعض المحدثين وعي القدماء بمفهوم المقطع وأهميته.

يتفق معظم المحدثين، عبر المعطيات السابقة، أن المقطع.ص مص. "كَتَبَ" والمقطع. ص مص مص."كاتَبَ، كِتابْ، نَوى" والمقطع. ص مص ص. مثل كلمة "مُسْتَنْقَعْ" مألوفة في النظام الصوتي للغة العربية، تأتي في بداية الكلمة ووسطها ونهايتها. لكن العربية لا تجيز تتابع ثلاثة مقاطع من هذا الصنف في الكلمة المجردة خلافا للمزيدة " ناداها"[20]، غير أن التحاليل المقطعية التقليدية لا تقدم إجابات دقيقة حول سبب ذلك. وهو ما سنركز عليه في محور لاحق. وإن ارتبط توزيع المقطع. مص ص. بالموقع الاستهلالي من الكلمة[21]، فإن المقاطع المزدوجة الإغلاق ترتبط بالمواقع الختامية وبحالة الوقف. مثل: " تعاليمْ، بِئْرْ، جارّ، مَدّ، شَدّ". وتطرق المحدثون للعدة المقطعية للكلمة مجردة أو مزيدة، فلا وجود لكلمة أقل من مقطع[22] وأن " الكلمة المشتقة في اللغة العربية اسما كانت أو فعلا، حين تكون مجردة لا تزيد عن أربعة مقاطع، ويندر أن نجدها تتكون من خمسة مقاطع". ويلاحظ الإقرار بتأثر البنية المقطعية في اللغة العربية بالتغيرات الصوتية والصرفية المتعلقة بالإعلال والإبدال والنقل والحذف والزيادة، كما يحدث عند تصريف الفعل من أمثلة ذلك الصيغ الآتية: (كَتَبَ – كَتَبْتُ، جَرْجَرَ– جَرْجَرْتُ، شَرُفَ – شَرُفْتُ)، وأنه عبر هذه المعطيات يستشف اختلاف تعريف ومفهوم المقطع لدى المحدثين، واختلاف أعداده وأشكاله وترميزه وتسميات عناصره ومكوناته، وتفاوت في درجة الإقرار بأهمية وتسميات هذه العناصر والموكانات، بالإضافة إلى تعدد المرجعيات النظرية الموجهة لعمليات التصنيف والتوصيف.

إن الحديث عن مقطع.مص ص. لدى البعض فقط، وهو مقترن بفرضية اعتبار همزة الوصل عبارة عن حركة، وأنه يرد حصريا في الموقع الاستهلالي من الكلمة، وأن المقاطع من نوع. ص م صص. أو.ص مص مص صص. تخص حالة الوقف، وأن الحديث عنها في اللغة العربية متأثر بفرضيات البنية المقطعية في لغات لاتينية[23].

لقد اختلفت مرجعية المحدثين في تناول مفهوم المقطع، تمثل ذلك في المزاوجة بين مرجعية صوتية تراثية، ومرجعية تنفتح على علم الأصوات والصواتة الحديثة. بالإضافة إلى هيمنة البعد الخطي أحيانا المتمثل في الحرف، على تعريفهم وتوصيفهم المقطع. وبالموازاة مع تطور الدرس الصوتي الحديث والانفتاح على أجيال النظريات الصواتية الجديدة تطور مفهوم ووضع المقطع في دراسة النسق الصوتي للغة العربية، فتم النظر إلى المقطع باستثمار إجراءات المنظور التطريزي والعروضي والمستقل القطع بالإضافة إلى التحليل القائم على القواعد[24]. بذلك واكب مفهوم المقطع في اللغة العربية تطور النظريات الصواتية بدءا بالوظيفية فالتوليدية المعيار ثم التوليدية الحديثة بمختلف نماذجها. وشكل حقل تعليمية اللغات نطاق تعزيز أهمية المقطع في تعليم وتعلم اللغة واكتساب الطرق السليمة في نطق الأصوات اللغوية. وهو ما يضيف حججا جديدا لفائدة وضع المقطع. تأكيد الطريقة المقطعية في تعلم نطق الأصوات والتأليف بينها، واكتساب مهارات تفكيكها، وتعلم نطق النبر والنغم والوقف ومتغيرات المدة والطول والعلو[25].

2. المقطع في اللغة العربية عبر التمثيلات الصواتية المتعددة الأبعاد.

تميز سياق ظهور نظرية الصواتة التوليدية الحديثة بتوجيه انتقادات مختلفة للنموذج التوليدي المعيار لتهميشه دور المقطع في الحقل الصواتي ولعدم فعالية استثمار معطياته في دراسة قضايا المقطعية "syllabicité " وإجراءات التجزيء المقطعي. حيث قصور وحدود التصور القائم على القواعد والتمثيل الخطي ومفهوم مصفوفات الملامح القائمة على الثنائية والترتيب[26].

أعطت الصواتة التوليدية الحديثة مكانة محورية للمقطع، بعدما اتسم التمثيل الصواتي في النموذج المعيار بكونه خطيا وغير هرمي وأنه لم يعط للمقطع الوضع المستحق في التنظيم الصواتي وفي دراسة الظواهر القطعية وفوق قطعية النبر والتنغيم والمدة والطول[27]. لقد تم تهميشه في معالجة قضايا الصواتة ودراسة الأنساق الصوتية للغات البشرية مما شكل قصورا نظريا ومنهجيا في المعيار فتعرض لانتقادات شكلت أرضية لظهور مقاربات جديدة عالجت ظواهر كالحذف والاجتلاب والطول والامتداد بطريقة مختلفة، تمثل عبر نظرية.ص مص.التوليدية في اقتراح نموذج ثلاثي الأبعاد[28].

لقد وفرت الصواتة المستقلة القطع إجراءات ساهمت في بناء تصور جديد لدراسة الظواهر الصواتية باعتماد تمثيل متعدد الطبقات استثمر في الدرس الصواتي والصرفي[29]. فتعددت وأشكال التمثيلات وتنظيم طبقاتها وعناصرها وطبيعة هيكلها ورموزها، إذ اقترحت نماذج عدة منها نموذج القالب / ص مص/ ونموذج الأحياز المجردة (X X X X X)، ونموذج الشبكة التطريزية،و نموذج المورة " more ". شكل ذلك إطارا لإغناء التمثيلات الصواتية وبلورة نظرية توليدية حديثة للمقطع[30]، أدمج بعضها ضمن ما سمي نظرية "ص مص X" للمقطع[31]، صار من أهم اهتماماتها على هذا المستوى إشكالية البنية والتمثيلات.

خصص للمقطع في التصور الجديد طبقة عبارة عن سلسلة من الرموز(σ)، تقترن بالقالب عبر مكونات اختلفت أيضا طبيعتها وتسمياتها في العديد من نموذج إلى آخر، فرسخ المقطع كوحدة هرمية عبر التركيز على مظهره الصواتي والتطريزي، في مقابل المنظور التقليدي الذي راعى فيه الجانب الصوتي النطقي والسمعي.

ضمن هذه التحولات تبلور الانشغال بالمظهر الإيقاعي للمقطع فدافع أنكوجار[32]Angoujard 1988 عن وضع مركزي للمقطع ضمن تصور متعدد الطبقات تستثمر قيود وبرامترات الصواتة التوليدية الحديثة، فكانت مساهمته إثراء للتمثيل المقطعي العروضي والمستقل القطع. وتناول المقطع في علاقته بالنبر حيث تقوم البنية المقطعية بدور أساسي في وصف وتفسير العديد من الظواهر القطعية كالحذف والاجتلاب والتضعيف والظواهر فوق قطعية كالنبر والتنغيم[33].

تضمن التمثيل الذي اقترحه مستوى الشبكة الإيقاعية "Grille rythmique " وهي ذات مفهوم تطريزي[34] كمتوالية مواقع موسومة بملمح (قوي/ ضعيف)، ومستوى المنحنى التطريزي ثم المستوى القطعي، فاقترح هيكلا يبدأ رسم تمثيله تمثيل بتحديد عدد أحيازه ثم تحدد مواضع القمم. مقاطعه تتضمن ثلاثة أحياز، الأول والثاني، الصدر والنواة إجباريان أما الثالث فهو اختياري، وأن الموقع المميز بعلامتين متعامدتين يشكل نواة المقطع وهي أعلى جهارة:

(6)
/كَتَب/

* *

[* * * * *]

تضبط التمثيل مجموعة من التعميمات:

- لا يبدأ القالب بمصوت.
- يستهل كل مقطع بصامت.
- لا يسبق النواة سوى صامت واحد.
- لا يقبل تعاقب أكثر من صامتين.
- يمنع تعاقب مصوتات غير متجانسة
- الموقع الأول لا يشكل قمة مقطعية.
- تأتي القطعة الاختيارية بعد موقع النواة.
- تخضع المكونات المقطعية لسلم الجهارة

وظف مفهوم هرمية الجهارة في التمييز بين المواقع والأحياز في علاقتها بالبناء المقطعي، فالصوامت والمصوتات قطع تنتظم وفق ترتيب يسميه سلم الجهارة،فاعتبر المقطع متوالية من القطع تكون فيها المصوتات أكثر جهارة فتمثل قمم المقاطع. تبعا لذلك اختلفت هندسة التمثيلات القائمة على سلمية الجهارة عن التمثيلات التشجيرية " arborescente "للمقطع[35]. شكلت هذه المعطيات أساس القاعدة التالية:

(7)

يتضمن المقطع في اللغة العربية قمة مقطعية واحدة (.ص مص مص.)، (.ص مص ص.)
$1< n\leq 3$
a< b > (c)
لا تحتل قمة الجهارة الموقع الاستهلالي من المقطع

إن أقصى ما يتضمنه المقطع ثلاثة مكونات وأقلها اثنتين، وأن الصدر والقفل أقل جهارة من النواة، فشكلت هذه المعطيات أساس نظرية إيقاعية للمقطع[36].

وتعد مقترحات كليمنتس وكايزر (1983)، من الاجتهادات المؤسسة لهذا التوجه، لقد عملا على صياغة نموذج تشجيري للمقطع يعد تطويرا لفرضية التفريع الثنائي عند كوهن الذي سعى بدوره إلى تجاوز منظور المقطع في الصواتة التوليدية التقليدية[37]، وميزا في التمثيل بين مكونات المقطع وفق ملمح (قوي)،(ضعيف) وملمح (ثقيل) (خفيف)، وتمت إضافة طبقة الهيكل "ص مص" بين طبقة المقطع وطبقة القطع وهي عبارة عن إسقاط لملمح [+ مقطعي]، [– مقطعي]. مكن هذا المقترح من معالجة مشكلة بناء تمثيل المقطع. ص مص مص. والمقطع. ص مص ص. المتماثلان من حيث الثقل والخفة لكن يختلفان فيما يخص القوة والضعف، وساهم هذا

النموذج في التغلب على العديد من مشكلات التمثيل الثلاثي الأبعاد للمقطع عبر إغنائه باستثماره أنساق الملامح وأنساق القطع والمقاطع وإضافته طبقة الصدر والنواة والقفل. من مكاسب ذلك التمييز الواضح بين المقاطع الثقيلة.ص مص مص. /.ص مص ص. والمقاطع الخفيفة.ص مص. باستثمار هذه الإجراءات نصوغ تمثيلات متعددة الطبقات لمتوالية صوتية في اللغة العربية كالآتي:

(8)

/بابٌ/

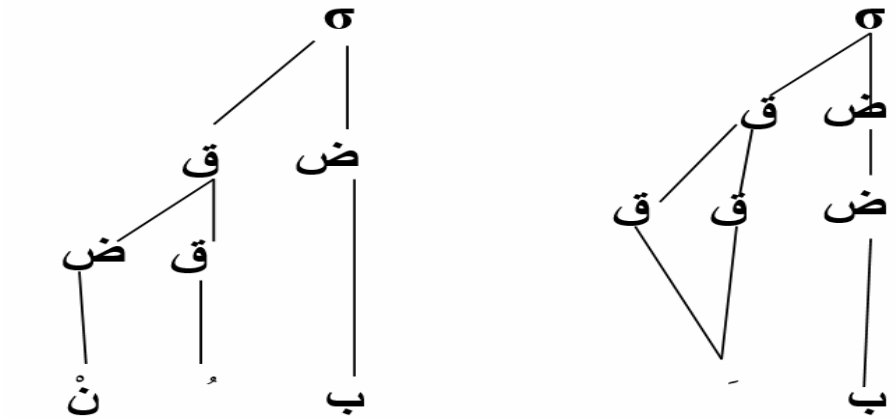

تناول كاي ولونستام 1984 قضايا المقطعية من منظور متعدد الأبعاد وسعيا إلى معالجة مشكلات التجزيء وبناء التمثيلات. اعتمدت مقترحاتهما على نموذج تشجيري غني قائم على التفريع الثنائي أحد مظاهره برامتري يختلف من لغة إلى أخرى يتجلى في أحادية مكون الصدر أو تفريعه، والثاني كوني يتجسد في تفريع القافية وأن عملية التجزيء المقطعي تضبطها مجموعة من القواعد تستمد من النحو الكوني ومن الأنحاء الخاصة للغات المدروسة، إن كان صدر المقطع متفرعا في بعض اللغات فإن البنية المقطعية في اللغة العربية تستبعده، أما القافية فهي قابلة للتفريع وفق النموذج الآتي:

(9)

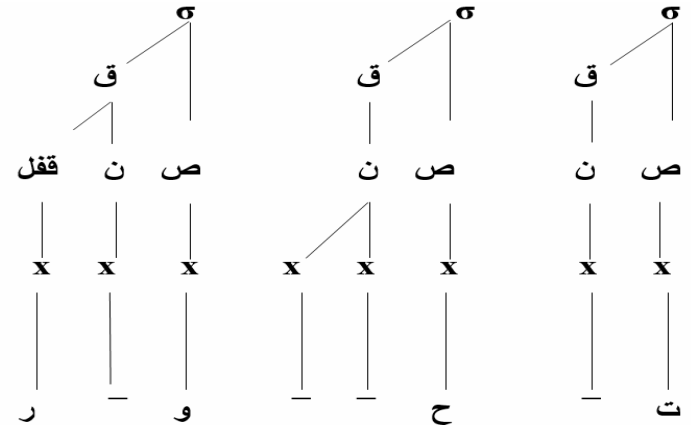

عالج هذا المقترح توالي الصوامت وتوالي المصوتات بافتراض مواقع فارغة فاصلة بينها، يتم التعاطي معها عبر الحذف أو الاجتلاب وإعادة التجزيء المقطعي بتطبيق قاعدة تصاغ كالآتي:

(10)

⟵

ϕ مص/ ص – ص ص / شَدّ+ تْ/ /شَدَدَ+ تْ/

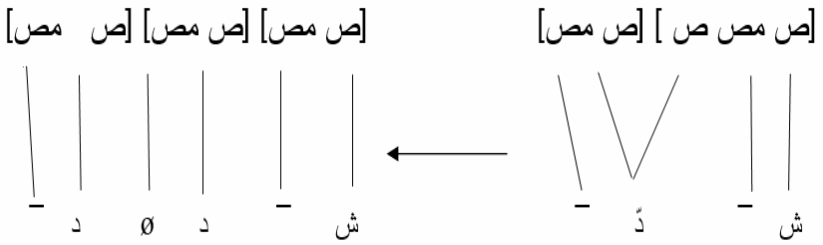

يتم اجتلاب مصوت للتخلص من توالي الصوامت تأتى هذا الإجراء عبر فرضية الأحياز الشاغرة. لذا في حالة الطول المصوتي يفترض وجود موقع صامتي فارغ في موضع النواة أما في حالة التضعيف فيفترض موقع مصوتي شاغر في موضع الصدر أو القفل.

وظفت إجراءات النظرية العاملية عبر أعمال كاي ولونستام[38] من منظور توليدي حديث في معالجة المقطع وإشكالية تمثيلاته فتزايد الانشغال بأنساق التمثيلات بعد أن هيمن على المنظور الكلاسيكي المعيار للمقطع نسق القواعد. فظهر مفهوم نظرية العمل التطريزي the theory of prosodic government[39] ". وفق مبادئ أساسية:

- الموقع النووي يعد رأس القافية.
- الموقع النووي يحكم مكونات القافية.
- القافية تتفرع إلى نواة وقفل أو نواة مركبة، او نواة مركبة وقفل.
- كل المواقع المقطعية يجب أن تكون مرخصة.

وفق هذه المعطيات يتم التجزئ المقطعي وتحدد أشكال وأنواع المقاطع عبر تركيز الاهتمام على المكونات المقطعية أكثر من الانشغال بالقطع الصامتية والمصوتية وبأحياز القالب. فكل موقع مقطعي يقتضي ترخيصه انطلاقا من العلاقات العاملية كشكل من أشكال الترخيص، وهي أساس الترابط بين عناصر البنية المقطعية، تتم من اليمين إلى اليسار داخل المكون (النواة تحكم القفل)، ومن اليسار إلى اليمين بين المكونات(النواة تحكم النواة التي قبلها)، فالعلاقة بين الصدر والقافية وبين عناصر الصدر وعناصر القافية هي علاقة عاملية خاضعة لمبدأين: مبدأ المحلية الصارم بموجبه لا يمكن الفصل بين العامل والمعمول وفق علاقة مجاورة، ومبدأ الوجهة الصارم يمين يسار داخل المكون/ يسار يمين بين المكونات بالنسبة للغة العربية.

يتأسس العمل على مفهوم التغليب " charme"كموجه لتوزيع القطع على المكونات المقطعية وهو يقترب من مفهوم الجهارة، هناك قطع ذات تغليب موجب وأخرى ذات تغليب سالب، بينما يأخذ بعضها تغليبا محايدا، عبر هذه المعطيات لا يحكم مكون ذو تغليب سالب مكونا آخر له تغليب موجب. من ثمة أمكن للنواة أن تحكم الصدر، فهي في اللغة العربية مصوت دائما. وبناء على ذلك يمكن تفسير ظواهر من قبل تقصير المصوت

لتفادي مقطع على شكل. ص مص مص ص. في بعض الأحيان. وهو تقصير متعلق بالسياق الصوتي الذي يظهر فيه فتعاد صياغة قواعد التوليدية المعيار بتوظيف المنظور المقطعي كالآتي:

مص مص ⟵ مص / - ص = قفل

واقترح هالي وفيرنيو مكون خارج القافية " extra rhymal contituent" كملحق يوضع في الهامش وخارج المكونات الأساسية، وقد لا يتم اللجوء إلى التقصير بل إلى ملء الحيز النووي الشاغر بعد الصامت الذي يلي المصوت الطويل فصير ذلك الصامت صدرا عوض أن يكون قفلا حفاظا على شروط العمل القائم على التغليب. من أمثلة سيرورة تغيير البنية المقطعية في العربية بمراعاة الأحياز الشاغرة، ما يحدث في المثال الآتي: (مَدّتْ – مَدَدَتْ)، حيث ملءْ الحيز المصوتي الشاغر بين المثلين بمصوات، وهناك حالات تقصير المصوت الطويل عندما يليه صامت بعده موقع مصوتي شاغر:(دعا + تْ – دعَتْ)، عبر القدماء عن هذه الوقائع بأحكام التقاء الساكنين.
وفق المنظور العاملي كل صدر يجب أن يكون مرخصا من قبل النواة التي تأتي بعده حتى وإن كانت شاغرة، وأن الصدر يرخص القفل الذي قبله. أما القفل الخامي فيعتبر صدرا ترخصه نواة فارغة بعده عوض تجزيئه كقفل، ولكون النواة المتفرعة تصبح متلوة بنواة فارغة يصير التقصير مطلبا مقطعيا،

اعتمادا على هذا التصور المقطعي تعالج ظواهر من قبيل الطول التعويضي والتناوب بين العنصر الفارغ والمصوت فوضعت نظرية العمل والتغليب قيودا حول توزيع العناصر الفارغة أنكروفي Encrevé 1988 في إطار الصواتة التوليدية الحديثة نموذجا عبارة عن احياز الخالصة[40]. يمكن من معالجة الطول والتضعيف دون اللجوء إلى إجراءات الربط والفك واعتمدت في أعمال مكارثي 1979 و1981 وكليمنتس وكايزر 1983 وهالي وفيرنيو 1980. بتطبيق هذه الإجراءات على وقائع لغوية تخص العربية بالنسبة للطول مثل: / تحاور/ والتضعيف مثل: / تحوّر/، ففي المرحلة الأولى هناك حيز شاغر بعد المثل الأول على شكل حركة أو ساكن، وعند الاجتلاب يملأ الحيز الثاني بالمحتوى القطعي الملائم فتطبق مقتضيات النطاق الإجباري[41](OCP) ويكون خرج العملية اقتران قطعة واحدة بحيزين، كلاهما تشرف عليه عجرة القافية، هو نواة في حالة المد، وقفل في حالة التضعيف.

(11)

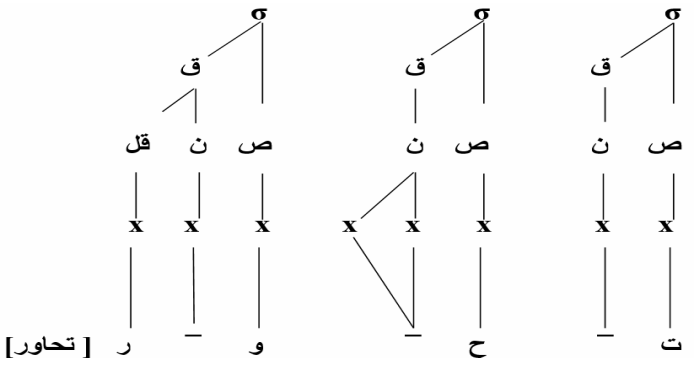

(12)

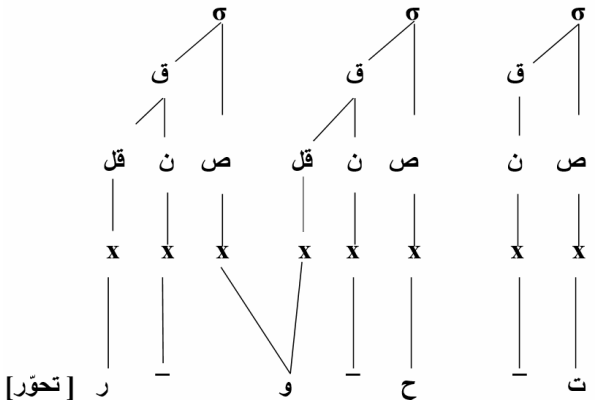

وظف التصور العاملي في الصواتة المتعددة الأبعاد مفهوم العنصر الفارغ والأحياز المجردة بالإضافة إلى مفهوم الترخيص في إلقاء الضوء على العديد من قضايا المقطعية باعتبار كونية مبدإ ترخيص القفل(C L P)، وكون ترخيص النواة ذا طابع برامتري يختلف من لغة إلى أخرى. ذلك أن القافية المتفرعة وسط الكلمة وآخرها تحتاج لقفل مرخص حسب هذه الفرضيات، فيجزأ الصامت " ص" كصدر وليس كقفل بعد صامت "ص" يقترن بصدر شاغر. لتتم الإجابة عن سؤال متى تجزأ القطعة الصامتية قفلا ومتى تعتبر صدرا؟

تبعا لذلك يرجح تجزئ المتوالية / ص مص ص ص/ باعتبار الصامت الثاني صدرا يفترض وجود موقع نواة شاغرة بعده، كما هو شأن المتوالية / ص مص مص ص/ أيضا، مثل: "كلْبْ، بابْ، تاجْ". تختلف اللغات البشرية من حيث ترخيصها النواة الفارغة نهاية الكلمة وهي بذلك ذات طابع برامتري، تؤكد الوقائع الصوتية أن العربية تجيزها عبر جواز الوقوف على الساكن.

طور كاي ولونستام 1990 تصور بنية المكونات المقطعية من منظور عاملي ثلاثي الأبعاد يعتبر المقطع أحد عناصر البنية التطريزية وصاغا مجموعة من القواعد:

- إجبارية توفر المقطع على صدر
- تجزئ المتوالية / مص ص ص مص/ باعتبار الصامت الأول صدرا والثاني قفلا.
- ثنائية التفريع المقطعي كحد أقصى، من ثمة منع التفريع الثلاثي للمكونات.
- عدم تجزئ المصوتات الطويلة ضمن مجال المقاطع المغلقة حيث استبعاد. ص مص مص ص.
- المكون المقطعي مجال عاملي. وأن العمل يتأسس على الموقع والوجهة.

(13)

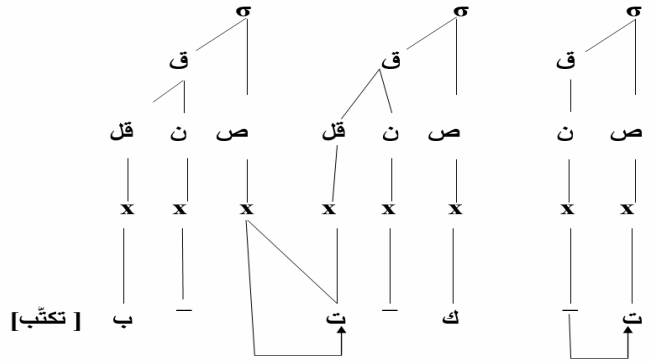

لقد اقترحا ثلاثة مكونات تشمل الصدر والنواة والقافية بوصفها عناصر أساسية في التحليل المقطعي، أما القفل فلا يعد مجالا عامليا ولا يقبل تفريعه الثنائي، لذا لا تولى أهمية كبرى للمقطع في ذاته ولا لمكون القفل وأنه يقترن مباشرة بمكون القافية، خلافا لنماذج توليدية لاحقة ستجعل من معطيات القفل مظهرا من مظاهر تفاعل القيود[42]. تفيد الوقائع الصوتية للغة العربية أن بعض هذه القواعد تتم الاستجابة لها بشكل واضح بينما تستبعد أخرى، فإن كان المقطع في العربية يقبل التفريع الثنائي لكل من القافية والنواة، فإنها تستبعد احتمال تفريع ثنائي للصدر

ويستبعد المقطع. ص مص مص ص. بناء على القيود العاملية، إذ فرضية وجود نواة فارغة بعد الصامت الختامي تؤدي إلى تقصير المصوت أو تتم إعادة التجزئ المقطعي ليصبح لدينا مقطعان أحدهما ثقيل والآخر خفيف وأن كليهما مفتوح. وعبر هذا النموذج تستثمر التمثيلات أنساق الملامح حيث للقطع خاصيات عاملية، فهي تقترن بالأحياز المقطعية وأن المكون العامل والحاكم يتعين اقترانه بالقطعة التي تتوفر فيها هذه الخاصية[43]، استنادا إلى هذه الملامح يتم التجزئ المقطعي، فليست كل القطع قابلة أن تشغل موقع النواة وليس من شأن أي قطعة أن تقترن بمكون عامل، فالقطع ذات ملمح التغليب الموجب تحكم تلك التي تحمل تغليبا سالبا، القطعة ذات التغليب السالب لا تقترن بمكون النواة وإلا تمت إعادة التجزئ أو حدث تعديل عبر حذف أو إبدال أو اجتلاب وغير ذلك سيرورات المماثلة والتناغم التي تفرضها شروط البنية المقطعية، مثلما يحدث في الصيغة التالية: " ازتهر – ازدهر"، اصتبر – اصطبر" وفق ضوابط فونوتاكتية مضبوطة. داخل المكون النواة تحكم النواة بالنسبة للمتفرعة وأن داخل المقطع القافية –النواة– تحكم الصدر. لذا إن كان توزيع القطع بين المكونات يخضع لضوابط عاملية فإن الإجراء نفسه يطبق على توزيع المقاطع داخل الكلمات والمجالات الصرفية. وهي علاقات تنشأ عن المجاورة وتقننها الوجهة.

بلورت الصواتة التوليدية الحديثة نموذجا آخر يتأسس على تصور هرمي للعلاقات التطريزية التي تنتظم ضمنها مجموعة من العناصر والمكونات، تشمل الكلمة التطريزية (ε)، التفعيلة (ε)، المقطع(σ)، المورة "mora" (μ)، وأن المقطع يتحدد عبر هذه الهرمية حيث المورة أساس قياس وزنه، فالمقاطع الخفيفة أحادية المورة بينما الثقيلة ثنائية المورة[44]. تحكم عجرة المقطع مورة واحدة أو اثنتين، وأن المورة تحكم قطعة واحدة على الأكثر، وبالنسبة للصدر فيقترن مباشرة بعجرة المقطع. والمصوت القصير يقترن بمورة واحدة بينما يقترن الطويل بمورتين[45].

يتعلق الأمر بنموذج تطريزي أثرى الحقل الصواتي بفرضيات جديدة، صاغه مكارثي وبرينس "86 19"، وهو يمكن من تمثيل القالب في العربية اعتمادا على مفاهيم مختلفة مكنت من تدارك إشكالات القالب (ص مص x) عرف باسم نظرية المورة في تمثيل المقطع [96] فأعاد صياغة شكل الأبنية وفق حساب تطريزي كما يلي:

(14)

كتب	ص مص ص مص ص	σ μ σ
كاتب	ص مص مص ص مص ص	σ μ μ σ

لا يمثل القالب كمتوالية من " ص مص" ولكن كسلسلة من العجز المقطعية، يتم التمييز بينها حسب عدد المقاطع وعدد المورات. استغنى هذا النموذج عن مكونات المقطع
" صدر، قافية" فاصطدم بمشكلة قدرته التمييز بين:. ص مص ص. وص مص ص. مادام كلاهما مقطع يضم مورتين. غير أنه مكن من حل مشكلة الطول التعويضي باستبعاد احتمال اقتران قطعة لها ملمح [+ مقطعي] بحيز يقترن به صامت ذي ملمح [–مقطعي]:/ اَلْمَنَ/ – [+آمن]:

أ) ص مص ص ص مص ص ⟵ μ μ μ (μ)

ب) ص مص مص ص مص ص⟵ μ μ μ (μ)

(15)

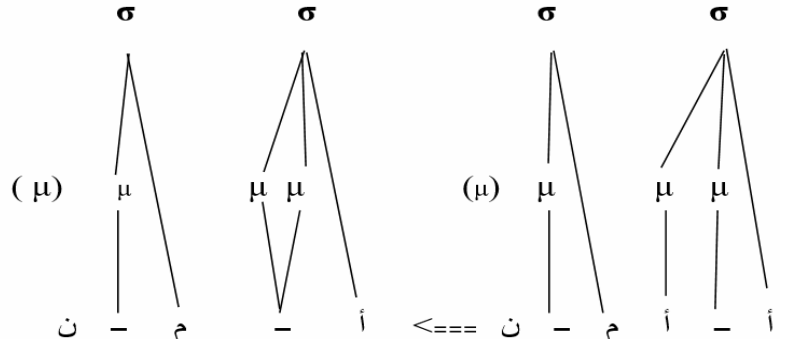

أفرزت الصواتة التوليدية الحديثة عدة نماذج للتحليل المقطعي، يندرج بعضها ضمن نظرية التمثيلات المستقلة القطع، والنموذج الصواتي الثلاثي الأبعاد، والمتعدد الأبعاد. حيث تنتظم القطع داخل مكونات لها بناء هرمي يمثل المقطع حلقتها الأساس. وفرت فرضياتها آليات شكلت إغناء للتمثيلات الصواتية. فأتاحت منظورا جديدا للبنية المقطعية في اللغة العربية ولمعالجة ظواهرها الصواتية المختلفة كالطول والتضعيف والهمز والنبر والتنغيم. وفق ذلك احتل المقطع مكانة مهمة في الدرس الصواتي العربي الحديث.

3. المقاربة التطريزية وتفاعل القيود في الظواهر الصواتية للغة العربية.

تجددت الجهود والمقاربات التطريزية عبر النظر إلى المقطع من زاوية البنية المقطعية وتفاعل القيود، فبلورت نظرية المفاضلة " optimality theory "[46] مفهوما جديدا للنحو يقوم على فكرة النحو الانسجامي harmonic grammar وعلى فرضية التفاعل بين مختلف المستويات اللسانية[47]، حيث الأشكال الصرفية

والتطريزية والتركيبية تقوم وفق انسجامها مع أنساق القيود الحاكمة. وفق منظور يتأسس على تفاعل المستويات، حيث برهنت الصواتة الحديثة عبر أعمال مؤسسة على انتظام معطيات الأصوات والصرف وفق هرمية صرفية وأخرى تطريزية[48].

حظي المقطع في هذه النظرية بوضع هام جعلته في صلب عملية تقويم سلامة البناء، عبر مجموعة من القيود ذات الطابع المقطعي، وهي تصنف إلى مجموعة القيود البنيوية، مجموعة قيود التوازي" alignement"، ومجموعة قيود المحاذاة "parallelis " وهي ذات طبيعة كونية تختلف اللغات الطبيعة فيما يخص كيفية إشباعها[49]:

(16)

قيد الصدر onset: وجوب توفر المقاطع على صدور[50]: **σv]***
قيد النواة : وجوب توفر المقطع على نواة.
قيد القفل coda: يمكن قبول مقاطع بدون أقفال: *** .ص مص ص.**
قيد التجزيء parse : جميع القطع تندرج ضمن بنية مقطعية وإلا بقيت عائمة.
قيد الملء " fill" : كل المواقع القطعية تملأ ولا تترك شاغرة: □ *
قيد التوازي" Alignement": توازي هوامش المقولات: **] الجذع =] المقطع**

شكل المقطع عبر مجموعة من الأعمال محورا هاما، قدمت العديد من الحجج لأهميته، واختلفت النماذج حول توصيفه ودراسته، ننطلق في تناوله باستثمار الإطار النظري والمنهجي لنظرية المفاضلة باعتماد فرضية المقطع.ص مص.[50]

(17)

القالب التطريزي للبناء في العربية على المستوى العميق، عبارة عن سلسلة من المقاطع على شكل. ص مص. وأن ما يخالف ذلك في السطح مظهر من مظاهر تفاعل القيود وتنازعها.

وفق هذه الفرضية المقطع في اللغة العربية على المستوى الصواتي عبارة عن.ص مص. وأنه عرضة لأصناف من القيود المقطعية هي المسؤولة عن تحققاته المختلفة على مستوى الخرج المحقق، فتحدد بنيته وفق تفاعل قيدين أساسيين:

- قيد الصدر " Onset ": يخرقه كل مقطع لا يتضمن صدرا
- قيد القفل "NoCoda ": يخرقه كل مقطع يتضمن قفلا[51].

هناك قيود المطابقة "contraintes de fidélité (Dep, Max) "، تنص على منع الحذف ومنع الاجتلاب، حفاظا على عدم اختلاف الخرج عن الدخل، سواء فيما يخص المحتوى القطعي أو ما تعلق بالملامح المميز للقطع. ترتب في درجة أقل من ترتيب قيود المقطع، حيث تتيح العربية الحذف وتتيح الاجتلاب لكن لا تضحي بإشباع قيد

الصدر. وإن كانت بدورها ذات ترتيب أفضل من ترتيب – قفل. حيث يمكن الحذف والاجتلاب لتفادي خرق قيود مقطعية، ويخرق قيد الملء صيانة لقيد الصدر وقيد النواة.

هناك مجموعة من القيود تنتمي إلى صنف قيود التوازي" Allignement" وهي يفرض أن توازي هوامش المقولات الصرفية هوامش المقولات التطريزية، وبالتالي النظر إلى المقطع من زاوية تفاعل القيود وتفاعل الصرف والتطريز. فيجسد ذلك مظهرا من مظاهر الوجائه "interface "، بين الصواتة والصرف والمعجم.

تفترض النظرية إمكانية تحليل الدخل إلى مجموعة من المقاطع على مستوى الخرج فينتقى الشكل المفضل بناء على كيفية استجابته لأنساق القيود وضمنها القيود المقطعية.

مثال كلمة تتكون من متحركين على شكل: / ص مص ص مص/ يتيح على مستوى الخرج إمكانيات متعددة وفق مبدإ حرية التحليل " Freedam of analysis " في نظرية المفاضلة، فيمكن انطلاقا من دخل محدد توليد عدة احتمالات، تقوم بحسب كيفية استجابتها للقيود العاملة، ليتم اختيار الشكل والاحتمال المفضل من بين عدة احتمالات مرشحة " candidat":

(18)

الدخل	/ ص مص ص مص/
الخرج 1	.ص مص ص. مص.
الخرج 2	.ص مص. ص مص.
الخرج 3	.ص. مص. ص.مص.
الخرج 4	<ص مص ص مص>

الاحتمال الرابع يترك القطع غير مجزأة وغير منتمية إلى بنية مقطعية مما يعرضها للحذف[52]، في حين يجعل الاحتمال الثالث من الدخل أربعة مقاطع، كلاها مكون من قطعة واحدة، أما الشكل الثاني فيتضمن مقطعين كل واحد عبارة عن صامت ومصوت. في المقابل جعل الاحتمال الأول من الدخل مقطعين أحدهما خفيف مغلق، والآخر عبارة عن مصوت فقط. تبعا لذلك تختلف استجابتها لأنساق القيود مما يجعلها تتفاوت من درجة انسجامها. تحكم البنية المقطعية عبر نظرية المفاضلة مجموعة من القيود المتنازعة فيما بينها، كتنازع قيد التجزيء وقيد [– قفل]،، وتنازع قيد [– قفل]وقيد الملء وأن كيفية ترتبها يختلف من لغة إلى أخرى.

إعطاء الأولوية لقيد التجزيء يتنازع مع قيد [– قفل]، إذ يرجح قبول مقطع بقفل على ترك القطعة غير مجزأة فتكون عرضة للحذف. ومن حالات تنازع قيد الملء مع قيد الصدر وقيد النواة، قبول مواقع شاغرة صامتية أو مصوتية تجزأ كنواة بالنسبة للمصوت وكصدر بالنسبة للصامت مما يسمح بوقائع مثل: (قال، نال، سعى، ومدّد، سدّ)، معنى ذلك سماح البنية المقطعية للغة العربية بقبول العناصر الفارغة.

يتنازع قيد الملء مع قيد [– قفل]، إذ تجزئ الصامت كصدر وبعده نواة فارغة يرجح في هذه الحالة على جعله قفلا. المثال: / ص مص ص/ يخضع لامكانيات عدة في التحليل، فنحصل على عدة احتمالات:

(19) .ص مص ص.

.ص مص.ص.

.ص مص.ص□.

إن رجحت اللغة ترتيب قيد [– قفل] >> قيد الملء [53]، ستفضل مقطعا يتضمن موقعا شاغرا على إمكانية تجزئ الصامت في موقع القفل. أما إن أعطت الأولوية لقيد الملء قيد الملء >> قيد [– قفل]، وجعلته في رتبة عليا فإنها ستمنع تضمن المقطع موقعا شاغرا وتسمح باعتبار الصامت المعني قفلا. وإذا كان العنصر غير المجزإ عنصرا غير تطريزي فإنه يخضع لمبدإ الحذف" stray erasure"[54] .

يمكن افتراض أحياز شاغرة كمصوتات أو كمورات من فهم تطريزي لعمليات الطول والامتداد والاجتلاب. هو من هذه الناحية موقع شاغر يشار إليه في اللحن المصوتي وفي مستوى المكونات المقطعية التي تخصص للمورات دون أن يتلقى تأويلا صوتيا على مستوى الخرج المحقق. وتظل عمليات الاجتلاب والطول حججا قوية لصالح هذه الفرضية:

(20)

الأشكال المرشحة	احتمالات التحليل المقطعي
/مدّ /	.ص مص. ص□. ص مص.
/ مَدَدْنَا /	.ص مص. ص مص. ص□.ص مص.□ مص.
/ قَوَلَ /	.ص مص. ص مص. ص مص.
/ قال /	.ص مص.□ مص.ص مص.

تختلف هذه الأشكال من حيث توزيع الصوامت والمصوتات بالنظر للأحياز الشاغرة وتتفق حول شكل بنيتها المقطعية، وتختلف فيما يخص نوعية استجابتها للقيود العاملة. تحسم الوقائع اللغوية المحققة صوتيا ومعجميا في اللغة العربية تنازع القيود. فوجود حالات الأجوف والناقص مثل:(قال، باع، نال... سعى، دعا...) ترجيح قيد النواة وقيد الصدر وقيد التجزئ على قيد الملء الذي تقبل اللغة العربية خرقه وبالتالي ترتبه في درجة أدنى من هذه القيود الثلاثة. وأن حالات المضعف التي تسمح بتوالي صامتين ترجح فرضية أسبقية قيد الصدر وقيد النواة وقيد [– قفل] على قيد الملء مما يتيح قبول مواقع صامتية ومصوتية شاغرة.

(21)

الاحتمالات المرشحة	ق. التجزيء	ق. النواة	ق. الملء	ق.– قفل	ق.الصدر
☜.مَ.دَ. دْ□. تُ.			*		
.م .دَ. دْ. تُ.		*			
.مَـــــ. دْ□.دْ□.تُ.			** !		

يبدي الاحتمال الأول أفضل استجابة للقيود العاملة في سلامة التجزيء المقطعي رغم خرقه قيد ملء النواة، فالخرق في ضوء فرضيات نظرية المفاضلة مسموح به شريطة أن يكون خفيفا. على خلاف ذلك فإن الشكل الثاني فقد تضمن أيضا خرقا واحدا لقيد النواة. لكن يرجح قبول موقع نووي شاغر على عدم تخصيص موقع لها بالنظر

لأهميتها في البنية المقطعية. ورتب الاحتمال الثالث في أسفل ترتيب الاحتمالات المرشحة للمفاضلة لكونه عرض قيد ملء النواة لخرق فادح.

(22) / ضَرَبَ/

الاحتمالات المرشحة	قيد الصدر	قيد النواة	قيد التجزيء	قيد - قفل
.ص مص ص .مص. ص. ☜.ص مص. ص مص. ص مص. .ص .مص .ص .مص.ص.مص. <ص مص ص مص ص مص>	* !***	* !***	 !*	*

يخرق التجزيء المقطعي في الاحتمال الأول قيد – قفل بالنسبة للمقطع الأول، وقيد الصدر بالنسبة لمقطعه الثاني وقيد النواة بالنسبة لمقطعه الأخير، أما التحليل الثالث فهو عبارة عن ستة مقاطع، يجعل من كل قطعة مقطعا وهو بذلك يخرق ثلاث مرات قيد الصدر، وثلاث مرات قيد النواة. فأظهرت عملية التقويم تعدد علامة الخرق. الاحتمال الرابع يخرق قيد التجزئ، فناصره لا تنتمي لأي بنية أو مكون تطريزي، فيستبعد من إمكانية اختياره كشكل مفضل. في المقابل أبدى الشكل الثالث أفضل استجابة للقيود المقطعية عبر تضمنه ثلاثة مقاطع كلاها على شكل. ص مص. وبالتالي استحق أن يوضع في أعلى سلم انسجام الاحتمالات المولدة من الدخل.

تمكن هذه الإجراءات من معالجة موحدة لظاهرة الطول والاجتلاب، كعمليات تحكمها قيود مقطعية، تضبط توالي الصوامت وتوالي المصوتات حيث استبعاد تتابع أكثر من صامتين أو أكثر من مصوتين يندم عنه خرق فادح لقيد الملء، الذي لا تجيزه اللغة إلا في حدود دنيا. من ثمة استبعاد أشكال مقطعية على هيئة:

.ص ص ص. وأشكال على هيئة. مص مص مص. تبعا لذلك فإنه عبر الوقائع اللغوية، فإن اللغة العربية لا تسمح بمقاطع بدون صدور في المواقع الاستهلالية.

الخاتمة.

أعاد الاهتمام بالمقطع في اللغة العربية تناول قضايا التطريز وما فوق القطع التي همشت في المقاربات التقليدية، وأعيدت صياغة مفهوم المقطع وتصنيف أشكاله وعناصره ومكوناته، فبالإضافة إلى طابعه النطقي والسمعي صار مستوى من مستويات التمثيل ووحدة هرمية ضمن مجال يشمل مكونات أكبر تضم التفعيلة والكلمة التطريزية. وصارت البنية المقطعية أساس دراسة قضايا الصرف والصواتة. ووفر تطور نظريات الصواتة الحديثة إطارا نظريا ومنهجيا لدراسة الوقائع الصوتية أنساقها في اللغة العربية بأدوات وآليات جديدة، شكلت نظرية التمثيلات ثم نظرية المفاضلة حلقتين أساسيتين في هذا التحول. بأن صارت فرضية المقطع.ص مص. والتمييز بين مفهوم المقطع الصواتي والمقطع الصوتي وتفاعل القيود من منطلقات إثراء وتطوير نظرية المقطع في اللغة العربية.

الهوامش

1- حول هذا النقاش، يراجع أحمد المختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص: 237.
2- أحمد المختار عمر، نفسه، ص: 135.
3- حازم علي كمال الدين. ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية. ص: 3
4- كمال محمد بشر. علم الأصوات العام. الأصوات.ص 100 – 137. أحمد مختار عمر. دراسة الصوت اللغوي 247. 256. عبد الغفار أحمد هلال. أصوات اللغة العربية. ص 87. 199. 200. رمضان عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة. ص 101. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 141.
5- أحمد المختار عمر، نفسه، ص 247.
6- عبد الغفار أحمد هلال. مرجع سابق، ص 200.
7- حازم علي كمال الدين. ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية. ص: 70.
8- حازم علي كمال الدين، نفسه، ص: 86.
9- حازم علي كمال الدين، نفسه، ص: 92.
10- تمام حسان مناهج البحث في اللغة 141.
11- كانتينو. المدخل إلى علم اللغة، ص: 101.
12- حازم علي كمال الدين. ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية. ص: 6
13- أحمد المختار عمر، نفسه، ص: 255.
14- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 164.
15- إبراهيم أنيس، نفسه، ص: 87.
16- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 140
17- تمام حسان، نفسه، ص: 141.
18- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص: 101.
19- حازم علي كمال الدين، نفسه، ص: 106، 133. وتمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص:139، 160. وعبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص: 199. وإبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، ص: 150. ورمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة، ص: 101.
20- حازم علي كمال الدين، نفسه، ص: 99. 106. وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية. ص: 161.
21- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية. ص: 166.
22- حازم علي كمال الدين، نفسه، ص: 259
23 - Robins R.H.1980. General linguistics.p 108.109.
ماريو باي. أسس علم اللغة،ص: 96.
24- نادرة بنسلامة.2016. مظاهر النغمية في اللغة العربية، خصائصها ومعالجاتها. أحمد البايبي.2012. القضايا التطريزية في القراءات القرآنية
25 - René Kager&joe pater (2009). Constraints in phonological acquisition.

- 26 جورج ن. كليمنتس. صامويل ج. كايزر1983. في نظرية المقطع في الفونولوجيا التوليدية. 125.
Bernards laks et Annie rialland.1993. Architecture des représentations phonologiques. P: 17.
27 - Else lehiste. Suprasegementals.p:4.
28 - George N. Clements and Samuel Jay Keyser.1983. CV phonology a generative theory of the syllable.

29- MacCarthy.J. 1979.1981. Hall Vergnaud
30 - Bernards laks et Annie rialland.1993. Architecture des représentations phonologiques. P: 11-16.

31 -San Duanmu the CVX theory of the syllable in hand book of the syllable. p: 99.
32 - Angoujard 1988. Place de la syllabe dans la phonologie pluri linière.
33 - Angoujard,J.p. Christian Hudelot.1997.Rythme et qualité.p:197.
34 - ibid. p: 73.
35 - Kaye, J., J. Lowenstamm & J.-R. Vergnaud .1985. The Internal Structure of Phonological Elements.
36 - Angoujard.j.p et Christian hudelot.1997.theorie de la syllabe: rythme et qualité
37 - kahn Daniel. 1976. Syllable-based generalizations in English phonology.
38 - Kaye, J., J. Lowenstamm & J.-R. Vergnaud.1985. The Internal Structure of Phonological Elements
39 - Kaye, J., J. Lowenstamm & J.-R. Vergnaud.1990. Constituent Structure and Government in Phonology.
40 -Encrevé, Pierre. 1988. La liaison avec et sans enchaînement: phonologie tridimensionnelle.
41 - Bohas George.1993.le PCO et structure des racines.
42 - Fery & van de Vijver, 2003 .The syllable in optimality theory. P: 7.
43 - Kaye, J., J. Lowenstamm & J.-R. Vergnaud (1985). Ibid.
44 -Hays 1989. The prosodic hierarchy in meter.
45 - McCarthy. Prince 1988. Prosodic Morphology.
46 - McCarthy , j. 2002. a thematic guide to optimality theory.p:
47 - Geraldine Legendre, Michael T. Putnam, Henriette de Swart, and Erin Zaroukian.2016.Optimality Theoretic Syntax, Semantics, and Pragmatics.
48 - Selkirk, E. 1982. 1986.1995.. mcCarthy.J. 1984.1986. 1990.1993. HAYES, B.1988. 1989.
49 – تمثل " * " علامة لخرق القيد، تتعدد بتعدد حالات الخرق. العلامة " !" تفيد أن الخرق فادح. أما العلامة " ☜" فتشير إلى الاحتمال الأفضل. العلامة □ تشير إلى العنصر الشاغر.
50– محمد الفتحي. 2015. "الأبنية في اللغة العربية: تفاعل الصرف والتطريز. دراسة تطبيقية في اللسانيات التوليدية الحديثة" ص: 53.
51 - Fery & van de Vijver, 2003 .The syllable in optimality theory. P: 238.
52 -Itô, Junko.1986. Syllable theory in prosodic phonology.

53- تفيد العلامة >> علاقة الترتيب والتحكم بين القيود، القيد الواقع أمامها يكون حاكما لذلك الذي يوضع خلفها.

54 - Itô, Junko.1986. Syllable theory in prosodic phonology.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

لائحة المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية. مكتبة نهضة مصر. مصر.
2. أحمد المختار عمر. 1985، دراسة الصوت اللغوي. ط 3. عالم الكتب. القاهرة.
3. تمام حسان. 1990، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية.
4. حازم علي كمال الدين.1993. ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية. مكتبة الأدب القاهرة.
5. حنون مبارك، 2010. في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف. منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، المغرب.
6. البابيبي أحمد.2012. القضايا التطريزية في القراءات القرآنية. عالم الكتب الحديث، الأردن.
7. رمضان عبد التواب.1985. المدخل إلى علم اللغة. مكتبة الخانجي. القاهرة.
8. عبد الغفار أحمد هلال. 1996. أصوات اللغة العربية. ط 3.مكتبة وهيبة. القاهرة.
9. كمال محمد بشر. 1980. علم الأصوات العام. الأصوات. دار المعارف. مصر.
10. ماريو باي.1983. أسس علم اللغة. ترجمة أحمد مختار عمر. ط 3.عالم الكتب. القاهرة مصر.
11. محمد الفتحي محمد. 2019. نظرية المفاضلة وتجديد توصيف اللغة العربية. ضمن موسوعة لسانية مشتركة. اللسانيات العربية رؤى وآفاق.2019. عالم الكتب الحديث الأردن.
12. محمد الفتحي. 2015. "الأبنية في اللغة العربية: تفاعل الصرف والتطريز. دراسة تطبيقية في اللسانيات التوليدية الحديثة"، الطبعة الثانية، منشورات دار ما بعد الحداثة، فاس.المغرب.
13. نادرة بنسلامة.2016. مظاهر النغمية في اللغة العربية، خصائصها ومعالجاتها. الدار المتوسطية للنشر. تونس.
14. هاري فان درهالست، نورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ترجمة مبارك حنون / أحمد العلوي 1992. منشورات دار سال، الدار البيضاء. المغرب.

لائحة المراجع باللغة الفرنسية والأنجليزية:

15. Angoujard,J.p. 1988 a. la place de la syllabe dans une phonologie plurili – néaire.rechérche linguistique 17. 7-27.
16. Angoujard,J.p. Christian Hudelot.1997. théorie de Syllabe.Rythme et qualité. Colléction sciences du language. CNRS éditions.
17. Bohas George.1993.le PCO et structure des racines.in développent récents en linguistique arabe et sémitique. Publication de l'institut Français de Damas.
18. Charette, M. 1990: License to govern. Phonology 7, pp. 233-53

19. Encrevé, Pierre. 1988. La liaison avec et sans enchaînement: phonologie tridimensionnelle et usage du français. Paris, France: Seuil.
20. Geraldine Legendre, Michael T. Putnam, Henriette de Swart, and Erin Zaroukian.2016.Optimality Theoretic Syntax, Semantics, and Pragmatics. Oxford Studies in Theoretical Linguistics.
21. HAYES, B. 1988. Metrics and phonological theory. In Newmeyer, F.J. (ed.). Linguistics_: The Cambridge Survey, Cambridge_: Cambridge University Press, vol. 2_: 220-249.
22. HAYES, B. 1989. The prosodic hierarchy in meter. In Kiparsky, P. & Youmans, G. (eds). Phonetics and Phonology, vol. 1. Orlando_: Academic Press_: 201-260.
23. Itô, Junko 1986 Syllable theory in prosodic phonology. PhD dissertation, University of Massachusetts, Amherst. Published 1988, New York: Garland.
24. Kaye, J., J. Lowenstamm & J.-R. Vergnaud.1985: The Internal Structure of Phonological Elements: A Theory of Charm and Government. Phonology Yearbook 2, pp. 305-28.
25. Kaye, J., J. Lowenstamm & J.-R. Vergnaud.1990: Constituent Structure and Government in Phonology. Phonology 7, pp. 193-231
26. Kahn, Daniel. 1976. Syllable-based Generalizations in English Phonology. Ph.D. dissertation. MIT. Bloomington, IN: Indiana University Linguistics Club.
27. McCarthy.J. 1986.OCP effects: gemination and antigemination. Linguistic inquiry.17.
28. McCarthy, John and Alan Prince (1988) Prosodic morphology. Ms., University of Massachusetts, Amherst and Brandeis University, Waltham, Mass.
29. McCarthy , j. 2002. a thematic guide to optimality theory. Cambridge university press.
30. René Kager.1999 « Optimality theory». Cambridge university press.
31. René Kager&joe pater (2009). Constraints in phonological acquisition. Combirdge university press.
32. René Kager&harry van der hulst.(2010) ,the prosody – morphology interface.Combirdge university press.
33. SELKIRK, E.O. (1986). On derived domains in sentence phonology. Phonology Yearbook, 3_: 317-405.
34. Selkirk, E. (1982). The syllable. In H. V. d. Hulst, & N. Smith (Eds.), The structure of phonological representations: Part 2 (pp. 337-384). Dordrecht: Foris.
35. San Duanmu the CVX theory of the syllable in hand book of the syllable.
a. edited by Charles E. Cairns and Eric Raimy. p. em. -(Brill's handbooks in linguistics; v. 1).
36. Selkirk, E.O. (1995b). The prosodic structure of function words. In Beckman, J, Urbanczyk, S.